

## نموذج معلومات العميل

### ضمن نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد

#### (طريقة التمويل - المضاربة)

لقد تم إنشاء هذا النموذج من أجل تقديم معلومات العملاء حول طريقة التمويل أو المضاربة لدى البنوك الإسلامية في نطاق بيان<sup>1</sup> هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

#### 1 نوع العقد: عقد المضاربة (شراكة العمل ورأس المال)

#### 2 الميزات الأساسية للعقد:

عقد المضاربة هو نوع من الشراكة يقوم على مبدأ تقاسم الربح الناتج عن تشغيل رأس المال من قبل أحد الطرفين مع عمل الطرف الآخر بالمعدل المحدد والمنصوص في الاتفاقية. بعبارة أخرى هو "عقد على الشركة في الربح بمال من جانب رب المال وعمل من جانب المضارب" وباختصار، من الممكن أن نسمي هذا العقد هو شراكة بين العمل ورأس المال. يجوز للطرفين إنهاء عقد المضاربة من جانب واحد في أي وقت.

يجب أن تكون الأطراف ونطاق شراكة رب المال العامل محددًا في عقد المضاربة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتوافق مجال العمل الذي سيتم استخدام رأس المال فيه مع مبادئ المشاركة المصرفية ويجب أن يكون لدى الأطراف إعلان النوايا (الإيجاب والقبول).

يعتبر رأس مال المضاربة الذي يحتفظ به العميل أمانةً في ذمته. فإذا ثبت عدم وجود خطأ متعمد أو إهمال من قبل العميل، فإن العميل يفقد أجرة جهده فقط في الضرر الناتج. ومن ناحية أخرى، يتحمل المصرف الإسلامي كامل الخسارة بصفته مالك رأس المال.

#### 3 مطابقة المنتج أو الخدمة مع المبادئ والمعايير المصرفية بدون الفوائد:

عقد المضاربة هو اتفاق قائم على الشراكة في العمل ورأس المال، وتستند شرعيته إلى المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، فإن المعاملات التي تجريها البنوك المشاركة (المصارف الإسلامية) مطابقة مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.

#### 4 موقع العميل في إطار العقد:

يعتبر البنك التشاركي هو المساهم أو المضارب وأما العميل هو رب المال في هذه الشراكة.

#### 5 كيفية العملية والتشغيل في عقد المضاربة:

يقدم العميل طلب المشاركة في رأس ماله إلى البنك التشاركي. ويقوم المصرف الإسلامي بإجراء التقييمات اللازمة فيما يتعلق بالعمل والقطاع والشراكة. وبعد أن تم توقيع اتفاقية الشراكة في رأس المال العمالي وغيرها من الوثائق من قبل الطرفين، يقوم المصرف الإسلامي بتحويل تكلفة شراكة رأس المال العامل إلى العميل. يستخدم السعر الخاضع للشراكة في المقام الأول للأنشطة المتفق عليها بين الطرفين. ويقوم العميل بإبلاغ البنك التشاركي بأي عوامل إيجابية أو سلبية التي تؤثر على مسار الشراكة. ويتم تقاسم الربح الناتج من هذه الأنشطة التجارية مع العميل بالسعر المتفق عليه مسبقًا في نهاية الاستحقاق المحدد. وفي حالة الخسارة يتحمل البنك التشاركي بصفته مالك رأس المال هذه الخسارة بالمعدل المحدد بين الأطراف. ولا يتم دفع أي عائد محدد مسبقًا إلى البنك الإسلامي. ولا يجوز ضمان استرداد كامل المبلغ الأصلي للعميل في عقود المضاربة.

<sup>1</sup> هو بيان حول الإجراءات والمبادئ المتعلقة بإعلام العملاء والجمهور العام في نطاق المبادئ والمعايير المصرفية بدون فوائد المنشور في الجريدة الرسمية رقم 31675 بتاريخ 30 نوفمبر 2021 من قبل هيئة الرقابة والإشراف البنكي (BDDK).

## 6) الالتزامات المفروضة والحقوق الممنوحة للأطراف بموجب هذه الاتفاقية:

يجوز للأطراف التنازل عن إبرام العقد من جانب واحد قبل بدء الصفقة في شراكة المضاربة.

يعتبر البنك الإسلامي (المضارب) ملزمًا بتحويل تكلفة شراكة رأس المال العامل للعميل بعد المعاملات المنفذة حسب الأصول الشرعية. وأما العميل (رب المال) هو يعتبر مسؤولاً عن تنفيذ أنشطة الشراكة في العمل ورأس المال بما يتماشى مع مبادئ العقد والمشاركة المصرفية.

في حالة النية أو الخطأ أو العيب أو انتهاك شروط العقد من قبل العميل، يجوز للبنك التشاركي (المضارب) أن يطلب تعهد من العميل (رب المال) للتعويض عن الخسائر المتعلقة بأنشطة شراكة رأس المال العامل.

## 7) مطالبة البنك في حالة التأخر في السداد:

في حالة عدم سداد الديون في المواعيد المحددة، يجوز إدراج بند خاص في اتفاقية شراكة العمل ورأس المال (عقد المضاربة) والذي ينص على أن البنك التشاركي له الحق في مطالبة بمبلغ معين كغرامة تأخير. ومع ذلك، لا يمكن للبنك التشاركي الاستفادة من جزء من هذا المبلغ والذي حصل عليه كعقوبة تأخير من العميل فوق معدل التضخم والتكاليف التي تكبدها لتحصيل مستحقاته. ويتم تصنيف هذه المبالغ المحصلة وفقًا للمخطط الموحد لحسابات البنوك المشاركة وتقييمها وتماشيا مع مبادئ ومعايير الخدمات المصرفية بدون الفوائد.